The Iraq Liberation Act 1998 and Supporting the Iraqi Opposition

Dr. Saa'd Azeez Dakhil
University of Basrah
Centre of Basrah and Arabian Gulf Studies
E-mail: Saad.alfayyada@uobasrah.edu.iq

Abstract:

The purpose of this study was to look at the Iraq Liberation act 1998, which was passed by the US administration in order to support the Iraqi opposition after prior attempts by the US administration to overthrow the former regime in Iraq failed. The act for the liberation of Iraq, which was passed by the US government to support the Iraqi opposition, is one of the most well-known examples of how the US administration has attempted to rally the Iraqi opposition and provide support in order to change the former regime in Iraq.

Key word: Iraqi opposition, the Iraq Liberation Act, Former regime .

قانون تحرير العراق ودعم المعارضة العراقية عام ١٩٩٨

م.د. سعد عزيز داخل
جامعة البصرة / مركز دراسات البصرة والخليج العربي
E-mail: Saad.alfayyada@uobasrah.edu.iq

الملخص:

تصدى هذا البحث لدراسة قانون تحرير العراق ١٩٩٨ الذي أصدرته الادارة الامريكية عام ١٩٩٨ لمساعدة المعارضة العراقية بعدما فشلت المحاولات السابقة للإدارة الامريكية في اسقاط النظام السابق في العراق ، اذ طلب الكونغرس الامريكي من الرئيس الامريكي تسمية منظمات وكيانات وجهات المعارضة العراقية التي تستحق الدعم الامريكي ، وعد قانون تحرير العراق الذي اصدرته الحكومة الامريكية لدعم المعارضة العراقية من ابرز التشريعات التي حاولت به الآدارة الامريكية تقديم الدعم وجمع المعارضة العراقية في سبيل اسقاط النظام السابق في العراق.

الكلمات المفتاحية : المعارضة العراقية ، قانون تحرير العراق ، الكرد.

اولا":اوضاع المعارضة العراقية قبل اصدار القانون :

واجهت أحزاب المعارضة المنتمية للمؤتمر الوطني أثناء المدة من ١٩٩٣ولغاية ١٩٩٧ بعض الاحداث التي اسهمت في دفع الولايات المتحدة الامريكية للسعى الى دعم المعارضة بشكل اكبر واصدار قانون تحرير العراق عام ١٩٩٨ .

اخذت المعارضة العراقية بعد مؤتمر صلاح الدين١٩٩٢ تعقد الاجتماعات المتكررة من اجل الوصول الى صيغة توافقية موحدة لاسقاط النظام الحاكم في العراق ،واستعرضت تلك الاجتماعات التي عقدت خلال الاعوام ١٩٩٣و١٩٩٤ تطورات الوضع في العراق ومحاولات المعارضة توحيد جهودها من اجل اسقاط النظام العراقي واقناع المجتمع الدولي بضرورة دعم المعارضة في سعيها لتخليص الشعب العراقي من ظلم النظام. [١]

أكدت الولايات المتحدة الامريكية بعد التصعيد الاعلامي ضد النظام العراقي واتخذتها سياسة الاستنزاف لقدراته العسكرية وفضحه دبلوماسيا وزيادة الضغط عليه وتمثلت هذه السياسة بالقصف الجوي والعقوبات الاقتصادية للضغط على النظام العراقي واجباره على التخلي عن السلطة ،واكدت الولايات المتحدة الامريكية للمعارضة حسب ما ذكره جلال الطالباني، ان عام ١٩٩٩ سيكون عام تغيير النظام السياسي في العراق وكذلك تصريح المنسق الامريكي مع المعارضة العراقية فرنك ريتشارد دوني(Donnie Richard)ان التغيير سيحصل في النظام العراقي[٢]

أخذت الخلافات تظهر بين صفوف (المؤتمر الوطني الموحد) لاسيما بين الاحزاب الكردية منها حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني والديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني ، وجرت زيارات بعد مؤتمر صلاح الدين من اعضاء المؤتمر الوطني الموحد منها زيارة المؤتمر الوطني الى لندن ولقاء رئيس الحكومة البريطانية جون ميجور(John Major) في شهر نيسان من عام ١٩٩٣ اذ ضم الوفد كلا من السيد بحر العلوم وجلال الطالباني وحسن النقيب ،وقد حضر من اعضاء الحكومة البريطانية وزير الخارجية ووزير الدولة للشؤون الخارجية دوغلاس هيرد (Douglas Hurd) .[٣]

وقد صرح الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية البريطانية بعد اللقاء ،ان حكومته تعتقد ان المؤتمر الوطني للمعارضة العراقية يستحق الدعم من بريطانيا وغيرها من الدول الاخرى لأنه قطع شوطا طويلا في الطريق الى اقامة بديل ديمقراطي للنظام في بغداد ، وقد بين وفد المعارضة العراقية للحكومة البريطانية في حديث للسيد بحر العلوم ((ان الوفد عرض اوضاع العراق ومعاناة الشعب في جنوبه وشماله ووسطه بعربه واكراده وسائر فصائله من النواحي الاقتصادية والقمعية والمأساوية)) وكذلك جرت زيارات اخرى الى الولايات المتحدة وبعض الدول العربية والاقليمية منها الكويت والسعودية وايران وسوريا من اجل كسب التأييد الدولي للمؤتمر[٤]

اما بالنسبة للاجتماعات فقد عقدت أحزاب المعارضة العراقية في أربيل اجتماع في ٢٠ شباط من عام ١٩٩٣ للمجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني العراقي الذي حضره المجلس الرئاسي الثلاثي والذي ضم بحر العلوم وحسن النقيب ومسعود البارزاني ،وفي الاجتماع المذكور جرى تشكيل بعض اللجان المتخصصة من اجل الاشراف ومتابعة تنفيذ سياسة المؤتمر الوطني والعمل على تشكيل (مجلس استشاري) مكون من خمسة وعشرين عضوا ،وفي الاجتماع اكد الحاضرون تصميمهم على الاستمرار في الكفاح ضد النظام(٥)

وعقد اجتماع اخر تداولي يومي ٣-٤ نيسان عام ١٩٩٣ في لندن ،وقد شارك فيه العديد من شخصيات المعارضة العراقية التي عارضت انعقاد مؤتمر صلاح الدين عام ١٩٩٢ ،وشمل التيار القومي العربي المدعوم من سوريا والذي تزعمه عارف عبد الرزاق الذي أختير رئيسا للجمعية الوطنية في مؤتمر صلاح الدين و قدم استقالته وانسحابه من المؤتمر في ضوء تبني المؤتمر النظام الفدرالي ،اما الجهة الاخرى التي شاركت في الاجتماع فتمثلت بالأطراف التي قاطعت مؤتمر فيينا منها (الوفاق الديمقراطي – وعنهم صلاح عمر العلي –والمجلس العراقي الحر –سعد صالح جبر) و حاول المجتمعون اقامة تجمع جديد للمعارضة العراقية في لندن بيد ان محاولاتهم لم تنجح في جمع المعارضة العراقية(٦)

توالت بعد ذلك اجتماعات المؤتمر الوطني العراقي الموحد في اربيل اذ عقدت اثناء تلك المدة أي في العامين ١٩٩٣و١٩٩٤ العديد من الاجتماعات التي ناقشت بعض القضايا الهامة للمعارضة العراقية فقد عقد اجتماع اخر في عام ١٩٩٤ للمعارضة العراقية في ٦ شباط في اربيل و اجتمع المجلس الرئاسي والمجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني العراقي الموحد ونوقشت بعض القضايا الهامة منها طرح القضية العراقية في المنظمات والمحافل الدولية وتطبيق القرارات الدولية الخاصة بتوفير الغذاء والدواء للشعب العراقي واتساع نطاق المطالب الدولية بأنهاء القمع والاضطهاد للشعب العراقي(٧)

وبعد انتهاء الاجتماع الدوري للمؤتمر المنعقد في اربيل صرح حسن النقيب احد اعضاء المجلس الرئاسي حول الاجتماع قائلا :((ان المؤتمر الوطني الموحد اسس على مبادى ثابتة وعلى راسها انقاذ شعبنا من الدكتاتورية ونظامه المجرم الجاثم على صدر ابنائنا العراقيين وان الجرائم التي ارتكبت بحق الشعب العراقي لم ترتكب بحق اي شعب في تاريخ البشرية)) (٨)

واستمرت اجتماعات المؤتمر الوطني الموحد في اربيل بالانعقاد في عام ١٩٩٤في شهري شباط وحزيران ، وقد تميزت هذه الاجتماعات بتغيب وانسحاب بعض الشخصيات الهامة في احزاب المعارضة العراقية بسبب الخلافات التي ظهرت بين أعضاء المؤتمر الوطني واحتجاج بعض الشخصيات على اسلوب رئيس المجلس التنفيذي احمد الجلبي ،فضلا عن ظهور الخلافات الكردية بين الاحزاب الرئيسة في كردستان العراق التي صعبت مهمة انعقاد اجتماعات المؤتمر الوطني واصبحت الاجتماعات التي جرت

لغاية مؤتمر نيويورك ١٩٩٨ اجتماعات تداولية فقط ،لم تثمر عن توحيد كلمة المعارضة العراقية والاعداد الى عقد مؤتمر جديد [٩].

ثانيا" :الخلافات الكردية وتأثيره على وحدة المعارضة العراقية:

بدأت الخلافات بين احزاب المعارضة العراقية تظهر بينهما بعد مؤتمر صلاح الدين ،الذي عقد عام ١٩٩٢ في اربيل ،ولاسيما الاحزاب الكردية الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني ، فقد نشبت الخلافات بينهما بعد اختيار مسعود البارزاني عضوا للمجلس الرئاسي للمؤتمر الوطني العراقي الموحد اذ ازعج ذلك رئيس حزب الاتحاد الكردستاني جلال الطالباني الذي شكل انطباعا بتفضيل المؤتمر للبارزاني على حسابه [١٠]

اسهمت بعض الاسباب في ظهور الخلافات بين الطرفين منها سيطرة مسعود البارزاني على واردات الاقليم من الرسوم الكمركية التي تعد الدخل الوحيد للإقليم لاسيما منفذ(ابراهيم خليل) ،حيث تحولت منطقة كردستان منفذا لتهريب النفط والبضائع الاخرى التي كانت تهرب عن طريقها الى تركيا نتيجة للعقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق ،اذ كان الخلاف حول السيطرة على مدينة اربيل الاستراتيجية ايضا" [١١]،كذلك انضمام بعض حلفاء جلال الطالباني من الاحزاب الكردية الاخرى الى مسعود البارزاني ،وهم الحزب الاشتراكي والحزب الديمقراطي الاشتراكي مما زاد من حدة العداء بين الطرفين [١٢]

وادى ذلك لاندلاع القتال بينهما في عام ١٩٩٤ الذي استمر لغاية عام ١٩٩٧ تخللتها عقد اتفاقية وقف اطلاق النار بين الطرفين، لم تستمر طويلا ،و ادت الحرب الى تقسيم مناطق كردستان الى مناطق نفوذ بين الحزبين فسيطر الاتحاد الوطني الكردستاني على مناطق الحضر واربيل والسليمانية اما الحزب الديمقراطي الكردستاني فقد سيطر على المناطق الشمالية المحاذية للحدود التركية ، اما الحركة الاسلامية فقد سيطرت على المناطق الشرقية المحاذية لايران[١٣]

دعت الاطراف الدولية الحزبين الى وقف اطلاق النار بعد اشتداد المعارك بين انصارهما في شهر اذار من عام ١٩٩٤ التي شملت اغلب مناطق كردستان العراق وقد حاولت بعض الاطراف الدولية ، منها فرنسا الدعوة الى وقف اطلاق النار بين الحزبين وقد لبى الطرفان الدعوة وتم اجراء مباحثات بينهما اسفرت عن توقيع اتفاقية لكنها بقيت مجرّد حبر على ورق [١٤]

تجددت المعارك مرة اخرى بين الطرفين وشملت مناطق بالقرب من الحدود الايرانية ،وفي حلبجة وقلعة دزه، وشرق السّليمانيّة. استمرت لغاية عام ١٩٩٥ ،وقد عقدت احزاب المعارضة العراقية اجتماع للمؤتمر الوطني في اربيل في ١٧ كانون الثاني من العام نفسه ، لمناقشة تطورات الاوضاع في كردستان

العراق ،حيث دعا اجتماع المؤتمر الوطني في كردستان العراق الى وقف القتال واعادة السلام والاستقرار الى المنطقة وتدارك العواقب الوخيمة من استمرار القتال بين الطرفين على القضية العراقية في التخلص من النظام الحاكم .[١٥] فقد دعا قادة المعارضة العراقية في الاجتماع المنعقد في اربيل ، قادة الاحزاب الكردية الى وقف القتال ، حث السيد محمد بحر العلوم القادة الكرد ((الى الارتقاء الى مستوى المسؤولية التاريخية وانهاء الاوضاع الشاذة والمأسوية في الاقليم)) وآنذاك كما اكد السيد محمد باقر الحكيم بقوله ((ان الاوضاع في كردستان العراق في طريقها الى الانفراج وهناك تصميم على انهاء هذه الحالة الشاذة))[١٦]

وعلى الرغم من كثافة الدعوات لأنهاء القتال بين الطرفين ،التي تخللتها بعض الوساطات من الدول الكبرى الا انها اسفرت عن فشلها وسهلت من تدخل الحكومة العراقية في الشأن الكردي اذ قدمت اقتراحات من اجل حل الصراع الكردي بين الحزبين الديمقراطي والاتحاد الكردستاني ،وعند تفوق جلال الطالباني وبدعم من ايران على مسعود البارزاني ودخول قوات جلال الطالباني مدينة اربيل ،طلب مسعود البارزاني المساعدة العسكرية من النظام الحاكم في العراق، لتقوم القوات العراقية بمساعدة البرزاني على طرد قوات جلال الطالباني من اربيل[١٧]

أسهمت تلك الاوضاع في استغلال الوضع من الحكومة العراقية التي طلب منها مسعود البارزاني المساعدة ،وفي شهر اب من عام ١٩٩٦ ، دخلت القوات العراقية اربيل وانتهز صدام حسين الفرصة ،وقام بالقضاء على قواعد المعارضة العراقية الموجودة في اربيل و على القوات[١٨] التي شكلها احمد الجلبي التابعة للمؤتمر الوطني العراقي الموحد ،و اثار هذا الامر حفيظة الولايات المتحدة الامريكية التي رات ضرورة معالجة الوضع في كردستان العراق [١٩]

أسهمت تلك الاحداث في تشتيت المعارضة العراقية ،وتحطم مقراتها وقواتها المتواجدة في كردستان العراق ،اذ اثبتت تلك الاحداث ضعف المؤتمر الوطني و جهوده الرامية الى حل الخلافات بين الاطراف الكردية ،وقد حاول رئيس المجلس التنفيذي احمد الجلبي حل الخلافات بين الطرفين باعتبارهم من اعضاء المؤتمر الوطني الموحد لكنه فشل في ذلك لصعوبة الامر وقد اثرت الخلافات على عمل المعارضة العراقية وادت الى اطالة عمر النظام الذي استغل الفرصة عام ١٩٩٦ بدخوله الى كردستان وتصفية وجود المؤتمر الوطني الذي تفاجأت قواته بدخول معركة غير متكافئة مع القوات العراقية ، فقد قدم المئات من الشهداء من قوات المؤتمر الوطني [٢٠] اثار دخول القوات العراقية الى اربيل الخلافات بين احمد الجلبي ومسعود البرزاني ، اذ تبادل الطرفان الاتهامات بينهما اذ اتهم احمد الجلبي، مسعود بالغدر والخيانة اما مسعود البارزاني اتهم الجلبي بالانحياز الى جلال الطالباني ،مما اثر الخلاف على عمل المعارضة العراقية في اسقاط النظام الحاكم ، كذلك ادى دخول القوات العراقية الى جعل منطقة كردستان خالية من تواجد الاحزاب والتنظيمات العراقية المعارضة التي وجدت في كردستان ملاذ أمن و سهولة الحركة واقامت

مقرات فيها للقيام بعمليات ضد القوات العراقية ادى الاجتياح الى تدمير مقراتهم واعتقال واعدام عدد كبير من عناصر الاحزاب والفصائل المعارضة العراقية [٢١]

أضعف الصراع الكردي وتدخل النظام الحاكم من وحدة المعارضة المتمثلة بالمؤتمر الوطني الذي شهد انسحاب بعض اطرافه و جمدت معظم اطراف المؤتمر وشخصياتها المستقلة عضويتهم في المؤتمر ،مما ادى الى تلاشى المؤتمر الوطني الموحد اثناء المدة من ١٩٩٦ ولغاية ١٩٩٩ ولم يبق منه سوى الاسم ،اذ اوقفت الولايات المتحدة الامريكية دعمها المادي والسياسي ولم يعقد اثناء تلك المدة اي اجتماع للمجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني الموحد .

ثالثا":اصدارقانون تحرير العراق في٣١ تشرين الاول ١٩٩٨:

أحست الولايات المتحدة الامريكية بعدم تمكن المعارضة العراقية من اسقاط النظام الحاكم في العراق وعدم وجود موقف موحد من قبلها والخلافات البارزه بين فصائلها واحزابها لاسيما الكردية ، لذلك غيرت الولايات المتحدة من سياستها الخارجية لاتجاه تغيير النظام بعد الصعوبات التي واجهت مفتشي الاسلحة مع الحكومة العراقية وعدم التزامها في تسهيل مهمة تفتيش مؤسساتها العسكرية وطرد المفتشين من العراق[٢٢].

مارس الكونغرس الامريكي ضغطا" كبيرا" على الحكومة الامريكية من أجل تغيير سياستها تجاه نظام صدام ، بعد جلسات الاستماع فيما يخص اسلحة الدمار الشامل في عام ١٩٩٨ ،فقد اخذ المحافظون الجدد في مجلس النواب الامريكي ينتقدون سياسة الاحتواء([٢٣]) التي اتبعها الرئيس الأمريكي بيل كلنتون تجاه النظام الحاكم في العراق ، اذ كان أحد مطالبهم الأخرى ، أنهم وجدوا عمليات "المراقبة الشمالية والجنوبية مكلفة للغاية ، التي كانت جزءً لا يتجزأ من سياسة كلينتون في الاحتواء في تعاملها مع العراق ،وفي ٢٦ كانون الثاني ١٩٩٨ ، وجه المحافظون من خلال احدى المؤسسات الامريكية ،وهي لجنة العلاقات الخارجية رسالة مفتوحة إلى الرئيس كلينتون لتبني تغيير النظام في العراق كجزء من السياسة الرسمية للولايات المتحدة، وقد تضمنت الرسالة توقيع ١٨ محافظًا من اعضاء الكونغرس ، بمن فيهم ريتشارد بيرل(Richard Perle) ودونالد رامسفيلد (Donald Rumsfeld) وبول وولفويتز(Paul) Wolfowitz وجيمس ووسلي(James Woolsey) ([٢٤])

وفي جلسات استماع الكونغرس في ٢ اذار ١٩٩٨ تمت استضافة رئيس المؤتمر الوطني الموحد احمد الجلبي باعتباره ممثل للشعب العراقي في المعارضة ، وبدأ خطابه بالحديث عن ماضي المؤتمر الوطني العراقي و أنه كان معروفًا جيدًا داخل العراق ولديه أتباع داخله و لكن بشكل غير منظم كما اوضح في كلمته امام الكونغرس معاناة الشعب العراقي وخطورة النظام العراقي على المجتمع الدولي

،وضرورة دعم المعارضة العراقية من قبل المجتمع الدولي واضاف الجلبي أن الولايات المتحدة يمكن أن تعطي المؤتمر الوطني العراقي الأدوات اللازمة لإنهاء المهمة والإطار الضروري لدعم المعارضة، لقد وصف سياسة كلينتون في العراق في ذلك الوقت بأنها ((متقلبة وعديمة الرحمة))،وكان الجلبي قد نشر فلم وثائقي[٢٥] في عام ١٩٩٧ في وسائل الاعلام الامريكية ، الذي ترك اثرا كبيرا في الولايات المتحدة الامريكية ،اذ اخذت المواقف تتغير في واشنطن تجاه المعارضة العراقية والمؤتمر الوطني [٢٦]

تم اقرار القانون من قبل الكونغرس الأمريكي في ٣١ تشرين الاول عام ١٩٩٨ ، صادق عليه الرئيس الامريكي بيل كلنتون ،على الرغم من معارضة وزارة الخارجية الامريكية التي رات فيه تدخل من السلطة التشريعة في صنع السياسة الخارجية ، اذ تم التصويت عليه في مجلس النواب الامريكي على القانون [٢٧]،وجاءت المصادقة من الحكومة الامريكية بعد يوم واحد من قيام النظام الحاكم في العراق وقف التعاون مع اللجنة الخاصة ((يونسكوم))[٢٨]

لقد تضمن قانون تحرير العراق فقرات عدة هامة منها في المادة الحادية عشرة ان العراق في وضع مخالف وغير مقبول لالتزاماته الدولية وحث الرئيس على اتخاذ الاجراءات المناسبة بموجب دستور الولايات المتحدة وقوانينها ذات العلاقة ،لحمل العراق على تنفيذ التزاماته الدولية ،كذلك تضمن القانون في القسم الثالث منه ما يأتي ((على الولايات المتحدة الامريكية اتباع سياسة مساعدة الساعين لإزالة النظام الذي يتراسه صدام حسين من السلطة في العراق والتشجيع على ظهور حكومة ديمقراطية تحل محل النظام))[٢٩] فقرة (أ) من القانون المذكور التي نصت على ((التخويل بتقديم المساعدة للرئيس الامريكي ان يقدم المساعدة التالية للمنظمات العراقية الديمقراطية المعارضة والتي يتم تحديدها بموجب ا لقسم الخامس من القانون)) ويتضمن القسم الخامس من القانون تخويل الرئيس الامريكي بتحديد واحدة او اكثر من المنظمات العراقية الديمقراطية المعارضة التي تنطبق عليها المعايير المنصوص عليها في الفقرة الفرعية (ج) باعتبارها مؤهلة لتلقي المساعدة الواردة في القسم الرابع من القانون [٣٠].

حددت الفقرة الفرعية (ج) من القسم الخامس في قانون معايير التحديد للمنظمات المعارضة العراقية والتي تنطبق عليها الشروط بالاتية :

١ – تضم عضوية متنوعة من الأفراد العراقيين المعارضين لنظام صدام حسين.

٢ – أن تكون متمسكة بالقيم الديمقراطية ، وباحترام حقوق الإنسان ، وبالعلاقات السلمية مع جيران العراق، والحفاظ على وحدة أراضي العراق، وتنمية التعاون بين المعارضين الديمقراطيين لنظام صدام حسين[٣١] .

كذلك حث الكونغرس عند إزالة نظام صدام حسين من السلطة في العراق ينبغي على الولايات المتحدة مساندة تحول العراق الى دولة ديمقراطية، وذلك من خلال تقديم المساعدات الفورية الكبيرة الى

الشعب العراقي والمساعدات اللازمة للتحول الديمقراطي من خلال وجود الأحزاب والحركات التي تتبنى الأهداف الديمقراطية، كذلك معالجة ديون العراق الخارجية بالاتفاق مع الأطراف الدولية التي تورط بها نظام صدام حسين.[٣٢]

وتضمن القسم السادس من القانون مطالبة الكونغرس الامريكي رئيس الولايات المتحدة بمطالبة الأمم المتحدة بتأسيس محكمة دولية لتوجيه التهم ومحاكمة صدام حسين وغيره من المسؤولين العراقيين في ارتكاب الجرائم ضد البشرية، وإبادة الجنس البشري ، وغيرها من الانتهاكات الإجرامية للقانون الدولي.

وفيما يخص المتعلق بالمساعدات العسكرية:

(١) بصورة عامة – يتم توفير المواد العسكرية والخدمات العسكرية والتدريب والتثقيف العسكري المقدمة بموجب الفقرة (٢–أ) أعلاه بدون تعويض وزارة الدفاع. إلا بقدر المبالغ المخصصة بموجب الفقرة (٢) التالية.

(٢) تخويل التخصيصات – تم تخويل الرئيس بتخصيص الأموال لكل من السنتين الماليتين ١٩٩٨ و ١٩٩٩ واللازمة للتعويض عن قيمة المواد العسكرية والتدريب والتثقيف العسكري المقدمة بموجب الفقرة (٢–أ) وذلك وفق نصوص الفقرة ٦٤٤ (هـ) من قانون المساعدات الأجنبية.

توفر الأموال:

(١) تبقى الأموال المخول تخصيصها بموجب هذا القسم متوفرة حتى يتم إنفاقها.

(٢) تع الأموال المخول تخصيصها بموجب هذا القسم إضافة للأموال التي تاتي من مصادر أخرى من أجل الأغراض المحددة في هذا القسم.

اسهم قانون تحرير العراق في تجديد امال المعارضة العراقية بعد احداث عام ١٩٩٦ ،والتي شهدت تدهور في العلاقات بين المعارضة العراقية والولايات المتحدة الامريكية ،اذ ان القانون اجاز للرئيس الامريكي تقديم تمويل مالي للمعارضة العراقية على شكل مساعدات عسكرية تقدر بحوالي ٩٧ مليون دولار امريكي وقد عرفت الاحزاب في القانون بالأحزاب التي تساعد على تغيير ديمقراطي في العراق ووضع شكلا رسميا للصلة بين الاحزاب المعارضة والادارة الامريكية [٣٣]

رابعا" :المواقف والانتقادات التي واجهت للقانون :

بينت الادارة الامريكية من خلال القانون الذي ادخل عليه بعض التعديلات من وزارة الخارجية الامريكية ، ان الاحزاب التي تتالف منها المعارضة الديمقراطية وهي: حزب الوفاق الوطني العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني والمجلس الاعلى للثورة الاسلامية والحركة

الاسلامية في كردستان والحركة الملكية الدستورية واخيرا المؤتمر الوطني الموحد الذي ادرج كحزب سياسي منفرد ولم يعامل على انه يشمل جميع احزاب المعارضة العراقية .(٣٤)

واجه القانون انتقادات واسعة من بعض المسؤولين الأمريكيين واحزاب المعارضة والنظام الحاكم في العراق كانت مواقف الامريكيين متباينة حول جدوى القانون الذي وجدوا انه يساهم في جر الولايات المتحدة الامريكية الى التزام عسكري ودبلوماسي ،اما المعارضة العراقية فقد تباين موقفها من القانون فقد رحب زعيم المؤتمر الوطني احمد الجلبي والوفاق الوطني والحركة الملكية الدستورية بالقانون و اكد احمد الجلبي قائلا " ((نرحب بتسمية المؤتمر الوطني كأحد الاطراف لاستلام المساعدات حسب قانون تحرير العراق ، ونتمنى على جميع الذين تمت تسميتهم ان يقبلوا لنصل معا الى تحرير العراق)) اما حركة الوفاق الوطني فقد اعلنت في بيان لها بان الحركة تؤمن بضرورة الدعم الاقليمي والدولي في عملية التغيير (٣٥)

أما الاتحاد الوطني الكردستاني، الحريص جدا على علاقته مع واشنطن، فقد اعد تسميته في قائمة التنظيمات السبع المؤهلة للدعم حسب القانون "تقديرا لدوره النضالي" واعترافا بـ "كونه قوة فاعلة على ارض الوطن اولا"، اما بالنسبة للتعامل مع "القانون" قائلا: "ان اولوياتنا في كردستان العراق تكمن في تنفيذ اتفاق المصالحة الوطنية الكردية وتقوية دعائم الحكم الديمقراطي الموحد في كردستان العراق". اما الحزب الديمقراطي الكردستاني فقد أعلن ٢١كانون الثاني في عام ١٩٩٩ "ان الحزب لم يطلب ادارج اسمه ضمن الذين يرغبون في تسلم هذه المساعدات، وقد ادرج اسمه دون الحصول على موافقته المسبقة. وخلال محادثاتنا مع مسؤولي الحكومة الامريكية والكونغرس اوضحنا موقفنا من هذا الامر ومن قضايا الوضع الكردي والوضع السياسي في العراق، ولكننا لم نطلب من ان نشخص لاستلام المساعدة المقترحة وعليه فاننا لاننوي استلام اية مساعدة من هذا القبيل".(٣٦)

ابدت بعض أحزاب المعارضة مثل المجلس الاعلى للثورة الاسلامية وحزب الدعوة اعتراضها فقد اكد المتحدث باسم المجلس الاعلى حامد البياتي (٣٧)ان طريقة اخذ المساعدات من الولايات المتحدة الامريكية يسئ الى المعارضة ويصورها كأنها مرتبطة بالسياسة الامريكية ،اما حزب الدعوة الاسلامية فقد اعلن عن طريق الناطق باسم المكتب السياسي للحزب ابو بلال الاديب ،عن رفضهم للقانون لانه يهدف الى احتواء المعارضة ووضعها ضمن اطار الخطة الامريكية للهيمنة على المنطقة (٣٨)واعتبرها ورقة للتشهير بالمعارضة العراقية كصنيعة امريكية ومجموعة من مرتزقة ،فيما بينت الحكومة العراقية اعتراضها على القانون وهددت بعض الدول بقطع علاقتها الاقتصادية معها في حالة تعاونت مع المعارضة العراقية او المشاركة في الجهود الامريكية التي تعمل على اسقاط النظام (٣٩)

من خلال مما تقدم يبدو ان احزاب المعارضة العراقية لم تعترض او ترفض القانون لان مواقفها كانت مختلفة وليس لديها كلمة موحدة تجاه القانون بسب الخلافات العميقة بينها ،كذلك التغيير في سياسة

الولايات المتحدة التي رات عدم جدوى الاعتماد على المعارضة العراقية في اسقاط النظام وضرورة وجود دعم مادي للمعارضة في الوقوف في وجه النظام الحاكم في العراق مع استمرار توجيه الضربات لقواته لاسيما من الجو.

الخاتمة:

اثار قانون تحرير العراق الراي العالمي الذي شرعته الادارة الامريكية والذي اعطى صلاحيات للرئيس الامريكي بدعم احزاب المعارضة العراقية ماديا وعسكريا في سعيها لأسقاط نظام صدام حسين في العراق بعد المحاولات و الاجراءات التي بذلتها الادارة الامريكية السابقة في الاطاحة بنظام صدام حسين ،اذ عملت على توحيد المعارضة العراقية التي عانت من صراعات فيما بينها وفشلت في اسقاط النظام وجعلت تلك الصراعات سببا في التدخلات الامريكية في العراق واصدارها قانون تحرير العراق لعام ١٩٩٨، اذ اثار حفيظة الراي العالمي واتهمت الولايات المتحدة بالتدخل في شؤون المعارضة العراقية .

الهوامش:

١- فراس ابراهيم حميد ، العراق في وثائق هيأة الامم المتحدة ١٩٩٠-٢٠٠٣ ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة البصرة ،٢٠١٩،ص١٩٥

٢- جريدة الشهادة العدد٨٢٢في ٢٨ كانون الثاني عام ١٩٩٩.

٣- جريدة الوفاق الوطني ،العدد١٢١ في ٢ نيسان ١٩٩٣

٤- المصدر نفسه .

٥- عزيز قادر الصمانجي ، قطار المعارضة العراقية ،ط١،دار الحكمة ،لندن ،٢٠٠٩ ،ص ١٥٦.

٦- عارف عبد الرزاق : ولد عارف في مدينة كبيسة في محافظة الانبار عام ١٩٢٤ وتخرج من الكلية العسكرية عام ١٩٤٣، أوفد في أكتوبر عام ٤٣ لدراسة الطيران في بريطانيا، وتخرج طياراً متقدماً في مارس عام١٩٥٤، انظم تنظيم الضباط الاحرار عام ١٩٥٦، وشارك في الانقلاب الذي أنهى النظام الملكي في العراق، وأعلن النظام الجمهوري وقاده عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف في الرابع عشر من يوليو /تموز عام ١٩٥٨،عين في سنة ١٩٦٣ امر للقوة الجوية وظل في منصبه حتى بعد قيام حركة عبد السلام عارف عام ١٩٦٣ ، عينه عبد السلام رئيس للوزراء بعد استقالة طاهر يحيى من رئاسة الوزراء وذلك في عام ١٩٦٥ ، للمزيد حسن هادي عليوي ،رجالات العراق الجمهوري ، هادي حسن عليوي ، رجالات العراق الجمهوري ،ط١، لبنان ،٢٠١٨ ،.ص٣٣٠.

٧- جريدة المؤتمر ،العدد ٣٩ في ٨ شباط ١٩٩٤.

٨- المصدر نفسه .

٩-عزيز قادر الصمانجي ،المصدر السابق ،ص١٦٤.

١٠- المصدر نفسه ،ص١٧٤.

١١- حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في العراق (١٩١٤-٢٠٠٣) ، ط١ ، القاهرة ، ٢٠٠٥،ص٥٤

١٢- احمد سليمان السلمي ، الورقة الكردية في يد القوى العالمية ، مركز الدراسات الاستراتيجية لشؤون العالم الاسلامي ،٢٠١٥،ص٥٤.

13- .Peter J. Lambert THE UNITED STATES AND THE KURDS CASE STUDIES IN UNITED STATES ENGAGEMENT:, MASTER OF ARTS IN NATIONAL SECURITY AFFAIRS, from the NAVAL POSTGRADUATE SCHOOL December 1997,pp 91.

١٤- سمية جمني ، صدام حسين وسياسته اتجاه الأكراد، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قطب شتمة ، جامعة محمد خيضر بسكرة،٢٠١٥،ص٦٩

١٥- جريدة المؤتمر الوطني ، العدد٨٧في ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٥

١٦- المصدر نفسه .

١٧- سمية جمني،المصدر السابق ،ص٦٩

١٨- شكلت تلك القوات من بعض الفصائل المنتمية للمؤتمر الوطني الموحد وذلك بعد مؤتمر صلاح الدين عام ١٩٩٢ الذي فيها الاتفاق على وجود مقرات للمؤتمر الوطني الموحد الذي يضم اغلب احزاب وفصائل المعارضة العراقية في كردستان العراق ، مقابلة شخصية سامي العسكري بتاريخ ١٩/كانون الثاني /٢٠١٩ في بغداد

١٩- حامد محمود موسى ، المصدر السابق ،ص٤٠٩

٢٠- عزيز قادر الصمانجي ، المصدر السابق ،ص ٢٠١

٢١- المصدر نفسه ،ص٢٢٢.

٢٢- ماريانا خارواكي ، الكرد والسياسة الخارجية الامريكية ،ط١ ،دار الفارابي ،بيروت ،٢٠١٣، ص٤٢١

٢٣- سياسة الاحتواء صاغ مبادئها جورج كينان الخبير الأمريكي عام ١٩٤٧ وتقوم على فكرة انشاء سلسلة من الاحلاف والقواعد العسكرية بهدف تطويق وعزل الاتحاد السوفيتي والاحتواء فعل وقائي استباقي واجراء متبع ازاء بعض الدول وقد اتبعتها الادارة الامريكية في عهد الرئيس الامريكي بيل كلنتون وكانت قائمة على عدة سمات ، منها الحفاظ على العقوبات الاقتصادية ، ونظام التفتيش لضمان نزع السلاح ، و " مناطق حظر الطيران و الضربات الجوية العقابية على الأهداف العراقية عندما يبدو سلوك صدام حسين مهددا للسلام العالمي :.

Peter Hahn, Mission Accomplished? The United States and Iraq Since World War 1 (New York: Oxford University Press, 2012)p, 113

24- Robert K. Brigham, The United States and Iraq since 1990: A Brief History with Documents, (Chichester, West Sussex: Wiley-Blackwell, 2014),p 56

٢٥- قام الجلبي بعرض "قصة" عن المؤتمر الوطني الموحد في ABC شبكة تلفزيونية الأمريكية ، التي تضمنت عرض فيلمًا وثائقيًا في سلسلة تقارير بيتر جينينغز. ركز الفيلم الوثائقي على عمليات المؤتمر الوطني العراقي في العراق اثناء مدة ولاية كلينتون الأولى ، وتمكن الجلبي من تهريب فريق مراسلي ABC إلى شمال العراق للحصول على "لقطات" موثقة من عمل المؤتمر الوطني العراقي شمال العراق ، حتى جلب معه عدد قليل من زملائه المنفيين.من المعارضة العراقية .

.Richard Bonin, Arrows of the Night: Ahmad Chalabi and the Selling of the Iraq War, (New York: Anchor Books, 2011), 119.

٢٦- علي عبد الامير علاوي ، احتلال العراق ربح الحرب وخسارة الاسلام ،ط٢ ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت ،٢٠٠٩،ص ٩٦.

٢٧- جريدة الوفاق ، العدد٣٣٧ ،١٢ تشرين الثاني ،١٩٩٨.

٢٨- الاونسكوم UNSCOM) هي اللجنة المفوضة الخاصة من الامم المتحدة ، انشات بناء على قرار مجلس الامن ٦٨٧ في ١٨ نيسان عام ١٩٩١ ، وبعد ان وافق العراق على قرار ٦٨٧ وموافقة مجلس الامن على تقرير الامين العام للامم المتحدة تم تعيين السويدي رولف ايكيوس رئيس لليونسكوم في ١ ايار عام ١٩٩١ ،وفي عام ١٩٩٧ خلفه في المنصب الاسترالي ريتشارد بتلر الذي استمر لمدة سنتين بعد ذلك تم تعيين الامريكي تشالز داوفلر ، وقد حلت اللجنة الاننسكوم وجاءت بدل عنها لجنة الامم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش (الانموفيك): ارشد مزاحم الغريري ،تطور العلاقات العراقية الامريكية، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، ٢٠٠٣ ،ص٤٠

29- Iraq Liberation Act of 1998, H. Res. 4655, 105th Cong., (October 31, 1998

٣٠- الشبكة العكبوتية :

http://www.betnahrain.net/Arabic/Documents/IL1998.htm.

31- Iraq Liberation Act of 1998, H. Res. 4655, 105th Cong., (October 31, 1998

٣٢- الشبكة العكبوتية ، المصدر السابق .

٣٣- علي عبد الامير علاوي ، المصدر السابق ،ص٩٧.

٣٤- عامل المؤتمر الوطني كحزب منفرد بعد الخلافات التي ظهرت بين الاحزاب في احداث عام ١٩٩٦ والتي شهدت انسحاب اغلبية الاحزاب من المكتب التنفيذي واللجان الرئيسة للمؤتمر الوطني الموحد ، عزيز قادر الصما نجي ،المصدر السابق ،ص٣٦٤.

٣٥- جريدة العراق الحر العدد١٣٣ في٢٧ كانون الثاني١٩٩٩

٣٦- غسان عطية ،المصدر السابق ، ص٤٠٢

٣٧- حامد البياتي : سياسي عراقي معارض ، حاصل على شهادة بكلوريوس من جامعة بغداد وشهادة ماجستير من جامعة القاهرة ودكتوراه في العلوم السياسية من بريطانيا ، وهو ممثل المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق في بريطانيا منذ عام ١٩٩٢ ، شارك في جميع مؤتمرات المعارضة العراقية وشارك ايضا في مباحثات المجلس الاعلى و المعارضة العراقية مع الادارة الامريكية عام ١٩٩٢ ، ومثل المجلس الاعلى في العديد من اللقاء مع المسؤولين في الادارة الامريكية عام ٢٠٠٢ في مؤتمر لندن وغيرها من الاجتماعات التي حصلت مع ممثل الرئيس الامريكي جورج بوش زلماي خليل زاد في واشنطن وانقرة وصلاح الدين في عام ٢٠٠٣ ، : حامد البياتي ، سقوط الشيطان ، ط١ ، لندن ، ٢٠٠٣،ص١.

٣٨- جريدة العراق الحر العدد١٣٣ في ٢٧ كانون الثاني ١٩٩٩.

٣٩- عزيز قادر الصما نجي ،المصدر السابق ،ص٣٦٤.